

**ثانياً: الأسلوب القيادي الاستثنائي:** ويفهم على أنه النمط الذي يقوم باتخاذ القرار و/أو بفرض اتخاذ القرار بأية صورة من صور الضغط المادية والمعنوية على من يفترض فيهم المشاركة الحرة في اتخاذه، ومن هنا فلا يتم إلا تبني القرار الذي يتخذه القائد، وتناسب هذه الممارسة مع ما يلي:

- عدم توفر الوقت الكافي لمناقشة القرار وجوانبه المختلفة، والتحقق من مضامين تلك المناقشات، ثم تحديد مختلف التوجهات فالتصويت عليها، و/أو عند
- توفر مجموعة من المناقشين الذين يفتقرون للوعي الكافي وغير القادرين على استيعاب وتحليل وتقييم الجوانب بموضوعية، وب عقلية رقيقة المستوى في الأداء، و/أو عند
- وجود خطورة أو مسؤولية على القرار المتخذ، إذ أن هذه المسؤولية والخطورة تتطلب تحديد جهة القرار للرجوع إليها ومسئولتها، وكما ذكرنا، فإن ذلك (الاستثنائي) لا يتعارض مع ولكنه يتطلب بالضرورة ويتكامل مع الرجوع إلى مشورة ذوي الخبرة، ولكن تقدير هذه المشورة متروكة للقائد، فهو الأقدر على الموازنة بين مسؤوليته في أمن المعلومات ومسؤوليته في نفس الوقت في تحاشي القرار الخاطئ، خاصة إذا افترضنا أن لا يوكل القيادة إلا لمن يملك ما يؤهله لذلك من الكفاءة والوعي والنقاء، و/أو يلزم كذلك الرجوع إلى الأسلوب الاستثنائي عندما
- تكون المعلومات التي سببها القرار غير قابلة للتداول – بالمعنى الواسع للتداول والذي تتعامل معه الديمقراطية – وبالتالي فمن غير الممكن أن تتم مناقشة الموضوع والتفاهم على الحل الأمثل بشأنه، وبالتالي فاستشارة ذوي الرأي – ممن يمكن إطلاعهم على بعض المعلومات المحدودة الاطلاع – مع تحديد المسؤولية في القائد بعد كل ذلك، يحقق التوازن المطلوب بين الجدية في اتخاذ القرار من جهة، وسرية وأمن المعلومات من جهة ثانية، وكفاءة العملية برمتها من جهة ثالثة.